

عمل المرأة الجزائرية في الماضي والحاضر وأثره على التنمية الاقتصادية للبلاد (فترة ما قبل وما بعد الاستقلال)

Past and present work of algerian women and its impact on the country's
economic development.

(The pre-independence and post-independence period).

أمينة دلال رابية*، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1 aminadalel.rabia@univ-batna.dz

مصطفى عوفي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1 Rahma0104@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/06/24

تاريخ الإرسال: 2023/01/17

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المرأة العاملة في الجزائر، وبالتحديد فترة ما قبل وما بعد الاستعمار، وعلى الدور الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني. فجميعنا نعلم بأن تحديات المرأة الجزائرية العاملة كبيرة وكبيرة جدا، سواء كان ذلك في الفترة الاستعمارية بسبب سياسة التجهيل التي اتبعتها الاحتلال في حقهن، وحرمانهن من التعليم والعمل، أو نتيجة للظروف المجتمعية والخصوصية الثقافية والفكرية للمجتمع الجزائري في الفترة ما بعد الاستعمار. لكن وعلى الرغم من كل ما واجهته وتواجهه من عوائق مجتمعية وأسرية فهي تثبت يوما بعد يوم بأنها على قدر التحدي، وبأنها عنصر لا يمكن للدولة القيام بهضبة تنموية اقتصادية دون إشراكه فيها، ذلك أن مشاركتها التنموية ودورها الاقتصادي أحد أهم المؤشرات التي يقاس وفقا لها مدى تقدم الدول، ولعل هذا ما جعل الدولة الجزائرية تسعى إلى دعم المرأة العاملة ومرافقتها من خلال توفير الإمكانيات وتقديم الحوافز التي تساعد على تحقيق الفعالية وتجسيد الأفكار خاصة منها الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العمل، الماضي، الحاضر، التنمية الاقتصادية.

* المؤلف المرسل

Abstract:

This study seeks to highlight the reality of working women in Algeria, in particular the pre-colonial period and the role it plays in the development of the national economy. We all know that the challenges of working Algerian women are great and very great, whether it be in the colonial period because of its policy of ignorance to occupy their rights and deprive them of education and work, or because of societal conditions and the cultural. However, despite all the social and family obstacles it has faced, it proves every day that it is as challenging as it is and that it is an element that the state cannot undertake an economic development renaissance without its involvement. Its development participation and economic role are one of the most important indicators by which the progress of the Algerian state is measured.

Keywords: Woman, the work, the past, the present, Economical development.

مقدمة:

يعتبر خروج المرأة للعمل واحدا من أهم المطالب التي نادى بها الفئة النسائية منذ سنوات طويلة وسعت لتحقيقها، خاصة في ظل مقاسمتها للأعمال التي يقوم بها الرجل، إذ لم يقتصر اهتمام المرأة على الأعمال البيئية فحسب، بل تعداه إلى أعمال أخرى خارج المنزل، لتتعدد بذلك أدوارها وتنوع. ومع مرور الوقت تمكنت المرأة من تحقيق هدفها بالخروج لميدان العمل وذلك بفضل الأصوات التي تعالت مطالبة بتشريع هذا الحق.

والحقيقة أن خروج المرأة للعمل لم يكن اعتباطيا، بمعنى أنه هناك عدة أسباب جعلت من خروجها هذا ضرورة لا غنى عنها، لعل أولها هو الحاجة المادية للأسرة التي تجد في عملها دخلا يقلل من عبء المسؤولية المالية على المعيل الأول، ويلبي الاحتياجات الضرورية للعائلة، فكان عملها بذلك هو الحل لعدة مشاكل. ولأن المرأة عنصر بشري يعيش التحدي فهي لم تكتف بعمل الأشياء التي تساعد وتناسب طبيعتها كأثني، بل أنها دخلت حتى الميادين الصعبة التي تتطلب جهدا بدنيا، لتتنوع بذلك مجالات عملها وتتعدد وتصبح غير محصورة ولا محدودة في ميدان دون الآخر.

***- أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تطرح موضوعا يرتبط بقضيتين أساسيتين في الوقت الراهن، وهما خروج المرأة للعمل من جهة، والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى. حيث أن كلا منهما يشكل خامة

بحثية وحقلا للتقصي غير متناهي، وارتباطهما معا من دون شك أنه سيعطي الموضوع بعدا آخر وسيؤسس لرؤية جديدة للدور الاقتصادي للمرأة في الجزائر، خاصة وأن التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي أصبحت تشكل محركا أساسيا للنهوض بالمجتمعات على مستوى العالم.

وقد ربطنا فترة دراسة هذا الموضوع بما قبل الاستقلال وما بعده، ذلك أن الفترة الاستعمارية كانت قد شكلت فترة مهمة في تاريخ الجزائر، لذلك فقد حاولنا تسليط الضوء عليها وعلى الفترة التي تلتها وهي ما بعد الاستقلال لنبين ونثبت بأن عمل المرأة في الجزائر لم يكن وليد اليوم، مع إبراز الفارق بين عملها في الماضي وفي الحاضر.

*- أهداف الدراسة:

أ- تسليط الضوء على عمل المرأة إبان الاستعمار وبعده.

ب- إبراز الميادين التي تعمل بها المرأة في الجزائر.

ج- الكشف عن الأثر الاقتصادي لخروج المرأة الجزائرية للعمل.

*- إشكالية البحث:

تعتبر قضية خروج المرأة للعمل ومشاركتها في تحقيق التنمية الاقتصادية واحدة من القضايا التي اكتسبت أهمية كبيرة، وشغلت المفكرين والباحثين على مستوى العالم، وهذا إنما هو انعكاس للأهمية الكبيرة التي اكتسبتها المرأة منذ خروجها للعمل، وتأكيد على الحاجة إليها كعنصر بشري له دور اقتصادي فعال ومهم، ما دفع بالكثيرين للتساؤل عن الدور الاقتصادي الذي لعبته المرأة العاملة في الجزائر قبل الاستقلال وبعده؟ وعن أثر خروجها للعمل على التنمية الاقتصادية للبلاد؟

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر خروج المرأة الجزائرية للعمل على التنمية الاقتصادية للبلاد؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

أ- كيف كان عمل المرأة الجزائرية في الفترة ما قبل وما بعد الاستقلال؟

ب- ما هي ميادين عمل المرأة في الجزائر؟

ج- ما هو الأثر الاقتصادي لخروج المرأة الجزائرية للعمل؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات فقد اعتمدنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي، والذي قمنا من خلاله بوصف ظاهرة خروج المرأة الجزائرية للعمل، من خلال التركيز على طبيعة عملها قبل الاستقلال وبعده، و على أهم الميادين التي دخلتها المرأة العاملة، إضافة إلى تأثير عملها على التنمية الاقتصادية في البلاد، متناولين كل هذه النقاط بالتحليل والتفسير.

*- مفاهيم الدراسة:

- المرأة:

المرأة هي الشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض ولفظة المرأة في اللغة العربية مشتقة من فعل مرأ ومصدرها المروءة وتعني كمال الرجولية أو الإنسانية، ومن هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان. (معن، 1994، صفحة 25)

- العمل:

هناك تعريفات عديدة لمفهوم العمل، فقد عرفه العلماء كل حسب تخصصه، وفيما يلي البعض من هذه التعاريف:

جاء في معجم العلوم الاجتماعية أن: "العمل هو أي نوع من أنواع العمل بدني أو عقلي أو عمل الآلة أو القوى الطبيعية". (بدوي، 1982، صفحة 447)

يعرفه عبد الباسط محمد حسن بأنه: النشاط الموجه لتحويل القوى الطبيعية والبسيطة من أجل تلبية حاجات الإنسان. (عبد الباسط، 1972، صفحة 213)

ويعرفه كارل ماركس بأنه: قبل كل شيء عقد قائم بين الإنسان والطبيعة، حيث يلعب الإنسان ذاته اتجاه الطبيعة دور إحدى القوى الطبيعية، فالقوى الممنوحة كجسده أي السواعد والسيقان، الرأس واليدين يضعها كلها في حركة تهدف إلى دمج مواد وإعطائها شكلا ذا منفعة لحياته في الوقت ذاته لتغيير الطبيعة الخارجية وطبيعته الخاصة نميا مواهبه الكامنة فيه. (عبد العاطي، 1998، صفحة 191)

- التنمية الاقتصادية:

هي ذلك التطور البياني أو التغيير البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع. (قريشي، 2007، الصفحات 122 - 123)

ويعرفها محمد عجمية بأنها: تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء. (عجمية، 2007، الصفحات 77- 78)

1. عمل المرأة في الجزائر:

1.1. عمل المرأة الجزائرية قبل الاستقلال:

لا أحد ينسى وقوف المرأة الجزائرية إلى جانب الرجل في نضاله ضد المستعمر، بكل ما كانت تقدمه للمجاهدين من طعام وإعانات وغسل ونسج وخياطة للثياب، وكل هذا كان من بيتها وبإمكانات بسيطة، أما المتعلمات منهن ممرضات وطبيبات، فقد التحقن بصفوف المجاهدين، وقدمن لهم كل الإسعافات

الطبية التي كانوا يحتاجونها. ويقول عمار بوحوش: "كيف لا يذهل الإنسان لهذه المرأة التي تساعد حيوانات الجر في جدها الشقي لحرثة بعض الحواكير الصغيرة بمحراث غالبا ما يكون من خشب، محراث يصطدم في كل لحظة بالصخر الذي برز إلى سطح الأرض" (بوحوش، 1979، صفحة 50).

مقولة تؤكد على أن المرأة الجزائرية الريفية على الرغم من كل ما كانت تعانيه أثناء هذه الفترة الاستعمارية إلا أنها لم تستسلم للسيطرة الفرنسية، التي كانت ترفض مشاركتها للرجل في أعماله لأنها كانت تعي جيدا بأنها سنده في عمله وفي جهاده، فقد كانت المرأة في الريف إضافة إلى أعمالها المنزلية تحرث الأرض وتسقي الزرع وتتولى أمور الحيوانات من أكل وشرب، وفوق هذا فهي تستفيد من عملها ومن الإمكانيات البسيطة التي تحوز عليها وتعتمدها كمصدر لعيشها وعيش أسرتها، خاصة وأن الاستعمار الفرنسي منذ دخوله الجزائر كان قد استولى على كل الأراضي الخصبة والزراعية ونقلها لحسابه الخاص، وأرغم الأوصحاب الحقيقيين للأرض على مغادرتها طمعا في دعم الاقتصاد الفرنسي والقضاء على الاقتصاد الوطني، وفي هذا يقول مصطفى بوتفنوشت: "منذ أن وطأت أقدام الاستعمار الفرنسي أراضي الجزائر، عملت الحكومة الفرنسية على نزع الأراضي الزراعية من أصحابها، وسن القوانين لمصادرة الأملاك وفرض الضرائب بمختلف أنواعها، وكان هذا مخططا من السلطات الاستعمارية، للإضرار بالأهالي في أرزاقهم حيث كانت فرنسا تسيطر على أخصب الأراضي، وقد أدت هذه السياسة الاقتصادية المجحفة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في حق الأهالي إلى تهجير السكان إلى الجبال الوعرة مما اثر على وضعية الفلاح الجزائري بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة.

ونظرا لهذه الظروف الصعبة هجر الفلاح أرضه ووطنه بحثا عن مصدر رزقه وعيشه، وبقيت المرأة تتحمل أعباء المسؤولية من بعده لتوفير احتياجات أبنائها" (بوتفنوشت، 1984، صفحة 58)، فالمرأة بإمكانات بسيطة وضعت خطواتها الأولى في مجال الاقتصاد ومهدت لدورها التنموي حتى دون أن تعلم ذلك، لأن هدفها الوحيد والأوحد لم يكن القيام بمقاولة ولا حتى تحقيق دفع اقتصادي، وإنما مساعدة زوجها في الأمور الاقتصادية للبيت، حيث أنها تمثل جزءا كبيرا من معادلة النمو والاستقرار للعائلة.

وقد اتخذت المرأة الجزائرية من بيتها ورشة للعمل، وامتهنت الخياطة والنسيج، والغزل وصباغة الصوف، وغيرها من الحرف التي تمارس داخل البيت، وكانت تتقاضى مقابل ذلك أجرة تساعد على المساهمة في مصاريف الأسرة. وكما كانت الفترة الاستعمارية صعبة على الرجل، فهي كذلك على المرأة أيضا، إلا أنها تمكنت من تحدي العوائق وأثبتت قدرتها على مشاركة الرجل في أعماله، لتكتب بذلك أولى سطورها في تحقيق التنمية.

2.1. المرأة الجزائرية بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال قامت الدولة الجزائرية بتحديد الأولويات ووضع الضوابط التي من شأنها أن تعمل على بناء دولة حديثة قوية ومتطورة، ليكون التعليم هو الأولوية الأولى على رأس هذه الأولويات، وفي

هذا يقول الطاهر زرهوني: "ترك المستعمر الجزائري بعد خروجه تتخبط في الفقر والامية وممارسة الوظائف الدنيا، فعمدت الدولة للاهتمام بالتعليم كأساس لبناء جزائر الغد، فكان لقانون إجبارية التعليم لكلا الجنسين الدور في التغييرات الحاصلة اليوم على مستوى العمل، ففي 1965-1966 وصل عدد التلاميذ المتدمرسين إلى 1370357 منهم 513115 إناث، و857242 ذكور، فالأعداد المتزايدة للتلاميذ جعلت الدولة تشيد مدارس وجامعات ومراكز التكوين المهني مشجعة بذلك كل شرائح المجتمع بالدخول للتمدرس، من أجل التأهيل للحياة العملية مؤمنة بأن الجزائر تبني بأبنائها وبناتها على حد سواء". (زرهوني، 1994، صفحة 44)

وقد كان الاهتمام بتعليم المرأة أحد أهم الأولويات التي وضعتها الدولة، واعتبرته ضرورة من ضروريات الديناميكية الاجتماعية وأساس تقدم المجتمعات. "ولما صار التعليم ضروري لبناء الإنسان والتغيير، والديناميكية الاجتماعية الأسرية تهتم بتغيير القيم داخل المجتمع، أصبح الاهتمام كبيرا بقضية تعليم المرأة" (madeleine، 1984، صفحة 957) وقد كانت هناك استجابة من النساء الجزائريات، وإقبال كبير على طلب العلم لتدارك ما فاتهن خصوصا خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي "فالنساء اللواتي لم يسبق لهن أن دخلن إلى المدرسة يقبلن بحماس على دروس محو الأمية بغرض تدارك ما فاتهن من دروس محو الأمية التي توفرها الجمعيات والمساجد مجانا" (Rabah, 2007, p. 09)

ولم يختلف دور المرأة الجزائرية بعد الاستقلال عنه قبل الاستقلال بل كان بمثابة امتداد لما قامت به إبان الفترة الاستعمارية، إلا أنه في هذه المرحلة تم التركيز عليها وعلى ما تملكه من قدرات تمكّنها من تفعيل دورها التنموي، من خلال الاستفادة من قدراتها بتوظيفها توظيفا صحيحا يراعي من جهة كونها امرأة ومن جهة أخرى يفتح الباب لأفكارها وتطلعاتها ليتم الاستفادة من هذه الطاقة التي أثبتت جداتها أثناء الاستعمار، خاصة وأن الجزائر بعد الاستقلال لم تكن بالدولة القوية لا اقتصاديا ولا ثقافيا ولا حتى سياسيا، وكان الشعب أميا فقيرا يفتقر لأبسط متطلبات الحياة، وهذا ليس بالغريب على وطن ذاق ويلات المستعمر الذي دمر بنيته بنهب خيراته. فالمختصين والقائمين على الخارطة الوطنية كانوا مدركين ضرورة النهوض بالشعب والوطن من خلال إحداث ثورة بناء وطنية، فقد كان من الأولويات تسليط الضوء على العنصر النسائي لإعادة البناء، فكانت هذه المرحلة بمثابة البداية التي وضعت من خلالها المرأة خطوتها الأولى في عالم الشغل والبناء، من هنا كان من الضروري أن يتم إدماج المرأة في عالم العمل لتقوم زيادة عن دورها الاجتماعي بدورها الاقتصادي المنتظر منها.

"وتوالت القوانين تلو القوانين محدثة تطورا هائلا، فمنعت كل أنواع التمييز ضد المرأة، مساوية بينها وبين الرجل، الأمر الذي أحدث تحولات مذهلة، دون المساس في أغلب الأحيان بالقيم الروحية والعقائدية-العربية الإسلامية- للمجتمع الجزائري، وقد استفادت المرأة الجزائرية بدخولها عالم الشغل من عدة مزايا منها: أنها استطاعت أن تفرض نفسها كعضو فعال لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة.

ومشاركتهما في النقابات وانفتاحها على المجتمع، وقد حافظت المرأة ومن خلالها العامل عموما على الأمان والاستقرار في العمل حتى سنة 1989، غير أنه بالتطور الذي حصل في العالم المتميز باندثار القطب الاشتراكي وانتشار الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثر الجزائر بها، وما صاحب ذلك من تحولات على المستوى الوطني وصدور دستور الانفتاح سنة 1989، فقد عدلت الجزائر عن النهج الاشتراكي واعتمدت النهج الرأسمالي الذي اصطلح على تسميته باقتصاد السوق، فعدلت القوانين وكان أولها دستور 1989، حيث جاء فيه التراجع بصورة جلية عن الاشتراكية مما أدى إلى صدور قوانين للعمل ترفع تلك الحماية التي كان يتمتع بها العامل في العهد السابق، فأصبح العمل حق لكنه غير مضمون، كما أصبح التسريح أمرا عاديا. كل هذا اثر سلبا على المرأة، ناهيك عن بعض المشاكل التي تعانها جراء بعض الذهنيات البالية من جهة، وتفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة من جهة أخرى. مع هذا كانت المرأة الجزائرية تعمل على فرض نفسها كمواطنة كاملة الحقوق، والسبب في هذا يرجع إلى زيادة وعيها وارتفاع مستواها الثقافي والتعليبي، فأصبحنا نجدتها في الإدارة وفي الجيش وفي الصناعة والتعليم والصحة والتجارة وهي اليوم مقولة فتفتح هذا الميدان الأصيل للرجل دون أن تهمل محيطها العائلي " (عطاء الله، 2006، الصفحات 39-38)

2. دوافع خروج المرأة للعمل:

يشغل العمل مكانا بارزا لدى كل نساء العالم على جميع النواحي والأصعدة لما له من قدرة الحفاظ على كرامتهن من خلال ضمان مصدر القوت لهن. والمرأة الجزائرية مثلها مثل باقي النساء قد حاولت اختراق عالم الشغل والأعمال ودفعها لذلك مجموعة من الدوافع يمكن طرحها فيمايلي:

1.2. الدافع الاقتصادي:

يعتبر السبب الأول لخروج المرأة الجزائرية لسوق العمل، فرغبة النساء في تحسين مستوى المعيشة خلق عندهن الرغبة الجامحة في الشغل يقينا منهن بأن مساعدة الأسرة وضمان مستوى عيش لا بأس به لا يكون إلا بالعمل، ما يعني بأن الحاجة الاقتصادية للبيت هي السبب الرئيسي لمعظم النساء العاملات، إن كان لمساعدة رب البيت في التكاليف المعيشية أو لإعالة نفسها خاصة في حالة تأخر سن الزواج أو الطلاق أو الترميل، إذ تجد المرأة نفسها بحاجة إلى دخل مادي يضمن لها ولعائلتها العيش، ويمكنها من توفير المتطلبات اليومية. وفي وقتنا الحالي وبحكم المستوى التعليمي للمرأة اليوم والذي زاد من إمكانياتها الفكرية أصبح التفكير في المستقبل يزيد من رغبتها في العمل إن كان خوفا من الغلاء المعيشي، أو خوفا من غياب المعيل لأي سبب كان، والحل لكل ذلك هو العمل.

وحديثنا عن الجانب الاقتصادي وكيف يكون دافعا لعمل المرأة لا يستثني نساء الطبقة الغنية إذ لا يقتصر الأمر فقط على الطبقة الفقيرة أو المتوسطة، بل أنه حتى نساء الطبقة الغنية يعملن أيضا بدافع اقتصادي إن كان لضمان المستوى الذي يعشن فيه أو للحصول على مال خاص ينفقن به على

أنفسهن، أو كما سبق وذكرنا الخوف من المستقبل. وبهذا يتبين لنا بأن معظم هذه الأسباب وإن تنوعت فهي جميعها تقع تحت بند الدافع الاقتصادي الذي يشكل السبب الرئيسي لخروج المرأة لسوق العمل.

2.2 الدافع الاجتماعي:

تتعدد الدوافع الاجتماعية التي تدفع المرأة للعمل من امرأة لأخرى، كل حسب مكانتها ومستواها الفكري، إلا أنهم يشتركون فيما يسمى بالقيمة المعنوية، إذ لا أحد ينكر بأن للعمل قيمة معنوية تستمدتها المرأة منه خلافاً عن القيمة المادية، فعلاوة عن أنه يلي لها احتياجاتها، فهو أيضاً يخلق لها مكانة داخل المجتمع، خاصة إذا ارتبط الأمر بالنساء المتعلمات اللاتي يشغلن مراكز مهمة، فالعمل يجعل لهن دوراً مهماً في المجتمع يساهمن من خلاله في تحقيق التنمية الوطنية، وزيادة عن ذلك فهو يبنى عندهن الإحساس بمكانتهن المجتمعية الأمر الذي يخلق عندهن درجة عالية من الطموح في تحقيق مراكز أعلى وأعلى، وإلى جانب ذلك نجد أيضاً رغبة البعض من النساء إثبات بأن المرأة لا تقل أهمية عن الرجل في العمل والشغل، خاصة من حيث أدائها لبعض الأعمال التي كانت في السابق حكراً على العنصر الذكوري وتفوقها فيها بل وتحقيقها إنجازات لم يحققها الرجل نفسه، إضافة لذلك نجد أيضاً رغبة المرأة في ملأ وقت فراغها بعمل يعود بالنفع عليها وعلى عائلتها ووطنها، إذ ترفض أن تبقى محصورة في الإطار الاجتماعي الذي لا يضم سوى البيت وتربية الأولاد وتجد بأن كسر المركب الروتيني لا يتأتى سوى بخروجها للعمل. وحسب ما تبينه الدراسة التي أجراها العالم فيتشر عن الاكتئاب للأمهات اللاتي تخرجن من الكليات بنيويورك فقد أجابت نصف المجموعة أنهم يعملن لأنهم يشعرون بالملل والضجر أثناء وجودهن بالمنزل، كذلك خدمة الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية أصبحت مملّة وروتينية لذلك يرون أن العمل يرفه عنهن قليلاً ويغيرن فيه جو المنزل وروتين. (كاميليا، 1984، الصفحات 90-91)

3.2 الدافع الشخصي:

وهو الدافع الذي يتشكل من فكر المرأة ومن طاقاتها التي تبني شخصيتها وتشكل الهيكل الفكري لديها، فالمرأة ناضلت منذ طور من الزمن للحصول على حقوقها التي شرعت لها، ولعل العمل هو أحد أهم ما ناضلت من أجله وبالفعل تمكنت من نيل هذا الحق، وقد حاولت المرأة أن تثبت من خلاله بأنها قادرة على تحقيق التفوق المهني كما حققت من قبل العلمي، وبأن معارفها وطاقاتها الفكرية بقادرة على المساهمة في تحقيق التنمية والتفوق في شتى المجالات فالعمل يبني شخصية المرأة ويغيرها فكرياً واجتماعياً من خلال احتكاكها بتطبيقات اجتماعية متباينة، ويشكل لها ميولاً واهتمامات بعيدة كل البعد عن تلك التي تكون لها وهي امرأة بيت فقط. فلا يخف علينا بأن شخصية المرأة العاملة تختلف في معظم الأحيان عن غير العاملة إن كان في طريقة تفكيرها أو تعاملاتها مع الناس أو حتى مع أبنائها وكيفية تربيتهم والاهتمام بهم. ونحن إذا كنا نتحدث عن شخصية المرأة العاملة فنحن نقصد تلك التي تسعى للبناء والتطور، وتعمل

بغية الحفاظ على كيانها وعلى منظومة التحرر الفكري البناء الهادف، تلك المرأة التي تجعل من عملها فضاء للتميز والتنمية، وتخلق منه عالما يشهد كل مظاهر التفرد و الارتقاء الفكري.

أما محمد بن سعيد بن عبد الرحمن ألا سعود فيلخص أسباب خروج المرأة للعمل فيمايلي:
(محمد بن سعد، 2002، صفحة 80)

- العامل الاقتصادي: والذي يعني الحاجة للمادة أو محاولة التحرر من التبعية المادية للرجل.
- العامل الاجتماعي: الذي يعني بناء العلاقات الاجتماعية خارج محيط الأسرة أو العائلة الواحدة وكذلك من أجل الحصول على مركز اجتماعي مناسب وفي تعويض سنوات الدراسة بمقابل اقتصادي واستقلالي في التصرف.

- العامل النفسي: ويعني محاولة الحصول على إرضاء الذات من خلال أداء نوع العمل الذي تميل إليه.

3. ميادين عمل المرأة:

يشهد المجتمع العربي بعامة والجزائري بخاصة اليوم نوعا من الاعتراف بالحاجة إلى إدماج المرأة في مختلف مجالات العمل بوصفها نصف المجتمع والعنصر الداعم لتحقيق التنمية، ويعد تفوق المرأة في عملها وفي المهنة التي اهتمتها هو السبب الأول في المطالبة بتمكينها من شتى الأعمال بخاصة تلك التي تعد حكرا على الرجال، وبالفعل استطاعت المرأة أن تحقق جزء كبيرا من مطالبها وشطرا كبيرا من أهدافها، وفيمايلي أهم الميادين التي اشتغلت بها المرأة:

1.3. المجال التعليمي:

يعد هذا المجال أحد أكبر المجالات التي استوعبت الطاقة النسائية الجزائرية، كونه يتماشى وطبيعتها الفيزيولوجية من جهة، ووضعها السوسولوجي في مجتمع له عادات وقيم اجتماعية تتحكم فيه من جهة أخرى، فعمل المرأة بالتعليم يعتبره الكثيرون مناسبا، لما له من الامتيازات الكثيرة حيث أنه لا يشغل وقتها كثيرا ويترك لها حيزا واسعا لممارسة دورها كربة بيت، وذلك من خلال عطل موسمية عديدة تميزها عن غيرها من العاملات في مجالات أخرى، إضافة إلى أنه يضمن لها دخلا شهريا مناسبا خاصة في ظل الزيادات التي يشهدها هذا القطاع، ضف إلى هذا أنه لا يتطلب منها جهدا بدنيا قد يؤثر عليها. "ويعتبر التعليم هو أحد البوابات العملية الأولى التي اقتحمتها المرأة منذ دخولها مجال العمل، وقد أثبتت تفوقها فيه، وتمكنت من خلاله من تحقيق طموحها وإثبات ذاتها" (عبد الرحمن، 2002، صفحة 53)

ولو حاولنا تحليل الوضع من منظور سوسولوجي يمكن أن نعتبر أن عمل المرأة في هذا المجال كان السبب الأول في الإقبال المتزايد للشباب على الزواج من العاملات في هذا السلك على اختلاف مستوياته، فعلى الرغم من أن النساء العاملات في مجالات أخرى غير التعليم هن الأخريات يتمتعن بامتيازات عديدة إلا أن الرجل أصبح يفضل المرأة العاملة في التعليم معتبرا بأن ذلك يتماشى ومنظومة القيم السائدة،

حيث أنه يحفظها ويصونها من عدة مخاطر قد تتعرض لها النساء الأخريات. وبغض النظر عن ما إذا كانت هذه النظرة صحيحة أو خاطئة يبقى عمل المرأة في التعليم هو المسيطر والمنتشر في الجزائر.

2.2 المجال السياسي:

يعتبر موضوع مشاركة المرأة الجزائرية في الحياة السياسية أحد الموضوعات الهامة التي تربعت على عرش الموضوعات، والتي نالت قسطاً وفيراً من الدراسة والتحليل بين مؤيد و معارض. والحقيقة أن تجربة المرأة في الحياة السياسية ليست وليدة العصر ولا اللحظة، بل هي قديمة جداً وتعود للعصور الأولى للإسلام، ونجد من ذلك مشاركتها في الحروب بكل ما استطاعت، ما يعني بأن الإسلام لم يحرم المرأة من حقوقها السياسية ولم يسلبها حق إبداء الرأي و المشاركة في كل ما يخص شؤون الحياة على اختلافها، ولم يجعلها مجرد تابع للرجل مثلما ينادي الكثيرون.

وفي مطلع العصر الحديث وفي ظل ما يشهده العالم من تقدم فكري، نجد بأنه كانت هناك جهود لتفعيل دور المرأة السياسي لا سيما إعطائها حق الانتخاب والاختيار وبالتالي المشاركة في جزء مهم من الحياة السياسية، وهذا كان بمثابة شيء مميز إذ أن المرأة لم تكن تحض بذلك من قبل.

ولو ألقينا نظرة على المشاركة السياسية للمرأة في الغرب نقول بأنه مع حلول عام 1920، عدلت الولايات المتحدة الدستور لتسمح للمرأة بالتصويت، وأصبح للمرأة الأمريكية بذلك حق الانتخاب، (مونيك و هنريت، 1979، صفحة 209) في حين أن المرأة في الدول الأوروبية كانت محرومة من هذا الحق إلى غاية الحرب العالمية الأولى. أما في الأقطار العربية فقد تأخر نيل المرأة لهذا الحق بسبب أن الدول العربية كانت تخضع للاستعمار، إلا أنه ومع بداية الخمسينات بدأت المنطقة العربية تسترجع استقلالها شيئاً فشيئاً وبعده تم إقرار حق النساء في الانتخاب والإدلاء بأصواتهن لتكون هذه الخطوة هي الأولى في المشوار السياسي للمرأة العربية في الدول المستقلة، لتتوالى بعد ذلك الانجازات وتحصل المرأة على حق الترشح للانتخابات البرلمانية إضافة إلى إعطائها مراكز مهمة في الحكومة كانت في البداية بعيدة عن صنع القرار، و شيئاً فشيئاً تمكن العنصر النسائي من القيادة بعد الحصول على مراكز قيادية، ليصل طموح المرأة في هذا المجال إلى حد الترشح للانتخابات الرئاسية، ولعل الجزائر هي خير مثال على ذلك. فقد شكل موضوع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر على مدار السنوات الماضية أحد أهم المواضيع التي تم تناولها بالدراسة والتحليل، و شيئاً فشيئاً توسعت حظوظ المرأة السياسية لتصبح أحد أهم أقطاب العملية السياسية، وأصبحت المرأة السياسية جزءاً لا يتجزأ من الواقع السياسي بعد الاعتراف بحقوقها في المشاركة السياسية وتعزيز دورها في هذا المجال بدخولها المجالس المنتخبة كعضوة لها من الحقوق ما يجعلها أحد أهم عوامل التغيير السياسي والاجتماعي، لتتحدى بذلك كل الطابوهات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي كانت في وقت من الأوقات تحجم دورها ومشاركتها في كل المجالات لاسيما المجال السياسي الذي كان حكراً على الرجل فحسب.

ومع التطور السياسي الذي عرفته الجزائر ازداد الاعتراف بالحق السياسي للمرأة ليتعداه إلى إقرار نظام الكوتا الذي جسده القانون العضوي لعام 2012 و الذي رفع من النسبة المحددة لتواجد المرأة على مستوى المجالس المنتخبة إلى الثلث ما عزز وفعل من المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، لتصبح الجزائر أول بلد عربي يعترف بالمشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة ويعطها حق التمثيل السياسي بهذا الشكل.

3.2. المجال الاقتصادي:

لم يكن عمل المرأة بالمجال الاقتصادي بالشيء الجديد، ذلك أنها أقدمت منذ زمن بعيد على عدة وظائف كان منها عملها في الزراعة والتجارة والحرف اليدوية، والتي أسهمت من خلالها في إعطاء دفع للاقتصاد والتاريخ يحفظ ذلك.

أما في العصر الحالي فقد تعددت نشاطات المرأة الاقتصادية خاصة مع التحرر الذي شهدته اليوم بفضل عوامل عديدة أهمها التعليم الذي أكسبها طاقة فكرية ميزتها عن المرأة قديما، واستطاعت بالفعل أن تفرض نفسها اجتماعيا واقتصاديا من خلال العديد من النشاطات، منها ما هو قديم وقامت هي بتطويره، ومنها ما هو جديد أوجدته متطلبات العصر. والباحث في هذا المجال يجد بأن المرأة قد حافظت بقوة على زخر الماضي، بمعنى أنها مازالت لحد اليوم تتمتع المهن القديمة التي تشكلت في حد ذاتها موروثا اجتماعيا لا بد من المحافظة عليه، لكن هذا لم يمنعها من مواكبة العصر ومحاولة تحقيق تطور حرفي يدوي تستطيع من خلاله أن تكون جزءا من المرحلة القادمة وعنصرنا من المنظومة التنموية للبلاد. ومع التطور الذي يشهده العالم اليوم، وفي ظل التحركات المبنية على الطاقة الفكرية والعملية على السواء، أصبحت المرأة أكثر مساهمة في الاقتصاد بفعل الفرص التي أتاحت لها لإنشاء عدة مشاريع عكست مكتسباتها على مر السنين، وقد شهد العصر الحالي بروز العديد من سيدات الأعمال اللاتي دخلن سوق الاقتصاد ونافسن كبار الرجال بفعل ما يمتلكه من أفكار ومعارف وعقول اقتصادية خاصة في ظل توفر ما يحتجنه من موارد وفرص، وفي هذا يقول عبد الرحمن إسماعيل: "تقدم المرأة مساهمات هامة في الاقتصاد كلما توفرت لها الموارد والفرص" (عبد الرحمن، 2002، صفحة 72)

وتعد المرأة المقاولاتية نموذج حي لواقع دخول المرأة المجال الاقتصادي في الجزائر وتحقيق المشاركة الاقتصادية، لتصبح عنصرا اقتصاديا داعما للتنمية الاقتصادية الوطنية عن طريق المشاريع التي تقوم بها والمؤسسات الاقتصادية التي ترأسها، هذا فضلا عن المشاركات الجموعية والممتلكيات الاقتصادية التي تشارك فيها والتي تؤكد بأن المرأة الجزائرية اليوم قد أصبحت ذات فكر اقتصادي تنموي يخولها لأن تكون أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية في البلاد خاصة لو أتاحت لها الفرصة أكثر فأكثر في هذا المجال.

4.3. مجالات أخرى:

عملت المرأة منذ القدم في مجالات عديدة، وكانت تتطور كل مدى بفعل التطورات التي يشهدها العصر، والجميع يعلم بأنه هناك مجالات محددة عرفت المرأة بها مثل مجال الطب والصيدلة والتمريض وهو ميدان يناسب المرأة ولا يعارضه المجتمع، ومع التقدم والعولمة، وفي ظل ظهور الحركات والجمعيات النسائية بقوة على الساحة، تغيرت المفاهيم وأصبح المجتمع أكثر تفتحا وفتحت أمام الجنس الأنثوي أبوابا عديدة، إذ أصبحت المرأة مديرة، رياضية، وزيرة، صحفية، برلمانية وسائقة... إلى غيره من الأعمال التي كانت في وقت سابق لا تتمن إلا من طرف الرجال، إضافة إلى دخولها حتى مجال الدعوة الدينية وأصبحت تعطي دروسا وتصدر فتاوى وتساهم في العديد من البحوث الدينية. إلا أنه وعلى الرغم من اقتحامها لهذه الأعمال يبقى هناك تحفظ إن كان في الجزائر أو في العديد من الدول العربية والإسلامية حول بعض المجالات خاصة تلك التي مازال أهل الاختصاص فيها من الرجال، ومازال المجتمع لم يتقبلها كاشتغالها في ورشات ميكانيكية، تولمها مشروع مقهى نسائي، أو السياقة خاصة في المسافات البعيدة، فجميعها مهن امتهنتها المرأة الجزائرية ودخلت ميادينها إلا أنها مازالت تعاني فيها لتكون التجربة النسائية بها محدودة. لكن يبقى الأمل قائما في أن تتاح للمرأة فرصا أكثر للعمل في عدة مجالات، ويصبح المجتمع على دراية أكبر بحقوقها في أن تكون عنصرا فعالا في شتى الميادين مثلها مثل الرجل.

4. تأثير عمل المرأة على التنمية الاقتصادية في الجزائر:

1.4. تعريف التنمية الاقتصادية:

تحدث العديد من الخبراء والمختصين عن التنمية الاقتصادية، وأعطوا لها تعريفات عديدة، حيث اعتبروها في البداية أداة لزيادة الدخل وتحسين المستوى سواء على المستوى الفردي أو الوطني، وهو المفهوم الذي كان شائعا لسنوات طويلة. إلا أنه مع التغيرات الهامة التي حصلت على مستوى العالم، وفي جميع المجالات، أصبح مفهوم التنمية الاقتصادية يرتبط ارتباطا وثيقا بكل الميادين الحياتية، وتجاوز المفاهيم القديمة إلى مفاهيم جديدة أكثر اتساعا وشمولية. حيث تعرف على أنها: "تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية، الهيكلية والتنظيمية قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل الوطني والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية، في نواحيها المختلفة كاللعليم والصحة، وهذا الارتفاع في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع. ويساعد على دعم الإنتاج والدخل، بالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على خلق الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية وزيادة معدل التحضر في المجتمع" (محمد عبد العزيز و محمد علي، 1994، صفحة 07)

وتعرف أيضا بأنها: "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل وأرفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل" (هوشيار، 2005، صفحة 11)

أما جيبيرالد ماير فيقول بأن: "التنمية الاقتصادية هي العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن". (احسان، 2004، صفحة 33)

ومن جملة التعاريف السابقة، يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي تغير على المستوى الاقتصادي، ينقل المجتمع والدولة في اتجاه إيجابي ويكسبهما القدرة على التقدم بشكل يضمن لهما حياة أفضل.

2.4. أهمية التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية واحدة من العناصر التنموية التي ترفع من تطور المجتمعات، وتدفع بعجلة التقدم لديهم، وتبرز أهمية التنمية الاقتصادية في مايلي:

أ- زيادة الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، فالتنمية الاقتصادية لها تأثير مباشر على حياة الأفراد مستوى المعيشة الخاص بهم، حيث أنها كلما تحققت كلما زاد الدخل الحقيقي للمواطن، وبالتالي يرتفع مستواه الاقتصادي، الأمر الذي يحقق له الحياة الكريمة التي كان يريها.

ب- خلق فرص العمل للمواطن، فالتنمية الاقتصادية تفتح الأبواب أمام المواطن من أجل تحقيق مشاريعه من خلال سياسة الدعم التي تقدمها الدولة، والتي تجسد في فتح مؤسسات مختصة لذلك.

ج- تحقيق الأمن القومي للدولة، فكلما تحققت التنمية الاقتصادية كلما ارتفع المستوى المعيشي للفرد، وبالتالي التقليل من الظواهر الاجتماعية السلبية، والآفات التي تقلل من نسبة الأمن الاجتماعي للدولة.

د- زيادة المشاريع الاستثمارية ورفع الإنتاجية.

3.4. أثر عمل المرأة على التنمية الاقتصادية في الجزائر:

تعتبر المرأة الجزائرية العاملة أحد العوامل المهمة والأساسية في نجاح الاقتصاد الوطني، لهذا فقد كان اهتمام الدولة بها كبيرا، وتجسد ذلك من خلال سياسة الدعم المقدمة لهن، خاصة النساء حاملات المشاريع، وأصحاب الأفكار الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق مكسبا اقتصاديا للدولة. وقد كان للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية، خاصة ما تم تجسيده من خلال إنشاء مؤسسات الدعم لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دور كبير في فتح المجال للمرأة لدخول سوق العمل مثلها مثل الرجل في ذلك.

وكانت البداية بأول ندوة وطنية حول المؤسسة المصغرة المقاولانية يومي 18-19 ديسمبر 2017، والتي تم عقدها على مستوى المركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة، وكانت وجهة لكل النساء أصحاب الأفكار والمشاريع، وشهدت قدوم النساء اللاتي لهن اهتمام بالمجال الاقتصادي من جميع

الولايات، وتم من خلالها الاعتراف بالدور الاقتصادي للمرأة وبقدرتها على تحقيق إنتاج وطني من شأنه أن يكون بداية فعلية وحقيقية لإدماجها في الحياة العملية الإنتاجية. وفيما يلي أهم آثار خروج المرأة للعمل على التنمية الاقتصادية في الجزائر:

1- التقليل من نسبة السكان المستهلكين والغير منتجين، فخروجها للعمل يجعل منها قوة عاملة إنتاجية تساهم في زيادة رأس المال الداعم للتنمية عوض أن تكون مستهلكة لرأس المال.

2- المساهمة في زيادة الدخل الوطني، وبالتالي الرفع من قيمة رأس المال الوطني المخصص لتحقيق التنمية عن طريق دعم البرامج المعدة لذلك.

3- اتجاه المرأة للعمل في المجال الاقتصادي اليوم، ودخولها عالم المؤسسات عن طريق تبنيها لمشاريع مقاولاتية يعزز من الدفع الاقتصادي للدولة، ويجعل منها قوة اقتصادية داعمة للمسار التنموي الاقتصادي للبلاد.

4- المساهمة في توسيع الاقتصاد خاصة مع تبنيها لمراكز قيادية اليوم، ووجودها في مراكز صنع القرار، فقوتها المتنامية وإمكاناتها وقدراتها في تحقيق قفزة اقتصادية زاد من تفوقها في هذا المجال، إضافة إلى أن موقعها اليوم في الشركات والمؤسسات ووجودها على رأس الإدارة ساهم في الرفع من نسبة التسويق الذي يستهدف النساء، فمعروف بأن التسويق الذي يخص الرجال يختلف عن ذلك الذي يخص النساء، وتولي المرأة لمهمة التسويق فتح المجال أمام النساء للاستفادة من السلع والخدمات طالما أن تعاملاتها تتم مع امرأة مثلها، فكانت المرأة الأكثر نجاحا في مجال التسويق النسائي والذي يسهم في تحقيق دفع للتنمية الوطنية

الخاتمة:

أثبتت المرأة الجزائرية في العديد من المناسبات بأن دورها التقليدي قد تغير بشكل كبير، حيث أنها بالموازاة مع واجباتها الأسرية استطاعت أن تفرض نفسها في سوق العمل، وأن تبرز قدراتها ومهاراتها كفرد قادر على تحقيق التغيير والتنمية، رغم الأعباء التي أصبحت تتحملها والتي تعد تبعات لقرار خروجها للعمل.

ولا ننكر بأنه في الوقت الحالي قد تغيرت المفاهيم وتجددت تبعاً لتغيرات العصر والأفكار، فالمجتمع الذي رفضها في الماضي، هو نفسه الذي يعلن حاجته لها في الحاضر، وبالتالي فالمحيط الاجتماعي والموروث الثقافي الذي كان سائداً في المجتمع قد تغيرت طبيعته وأصبح مسانداً بشكل كبير للدور الجديد الذي أصبحت تلعبه المرأة الجزائرية اليوم، خاصة في ظل كل الانجازات التي حققتها ومازالت تحققها سواء على المستوى الأسري من خلال التقليل من الأعباء المالية التي كانت مفروضة على الرجل ومقاسمتها له في المصاريف المنزلية، وكذا تحسين المستوى المعيشي للعائلة، أو على المستوى العام من خلال المشاريع الخاصة التي أنشأتها والتي عرفت في الفترة الأخيرة نجاحاً كبيراً ساعد على الدفع بعجلة التنمية الوطنية.

- لكن على الرغم من هذا، يبقى على المجتمع والدولة معا محاولة التقليل من العراقيل التي تواجه المرأة العاملة، سواء منها الاجتماعية أو الإدارية أو المالية. فعلى صعيد الأسرة والمجتمع لابد من:
- خلق جو أسري هادئ وملائم للمرأة، يمكنها من التوفيق بين التزاماتها الأسرية والمهنية.
 - مساعدة المرأة في أعمال المنزل خاصة ما تعلق بتربية الأطفال وتعليمهم حتى لا يكون هناك عبء كبير عليها.
 - القضاء على الذهنيات القديمة والأعراف البالية اتجاه عمل المرأة خاصة إذا ارتبط الأمر بعمل المرأة الريفية.
 - وعلى مستوى الدولة لابد من:
 - محاربة البيروقراطية والفساد الإداري الذي يواجه المرأة العاملة.
 - خلق جو ملائم لعمل المرأة، وإعطائها حقه في العطل خاصة منها الاستثنائية وإعادة النظر في عطلة الولادة و ساعات الرضاعة.
 - حق المرأة في الحصول على مناصب عليا وإعطائها حق صنع القرار خاصة أصحاب الشهادات العليا.
 - تحقيق الدعم المالي للنساء حاملات المشاريع، والمرافقة اللازمة لهن لتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة.
 - فتح التكوين وإقامة الدورات التدريبية على عاتق الدولة لتمكين المرأة صاحبة المؤسسة الاقتصادية من تطوير منتجها دون أعباء.

قائمة المصادر والمراجع:

- أحمد زكي بدوي. (1982). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان.
- اسماعيل عبد الرحمن. (2002). المرأة بين العمل والعائلة. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- السيد عبد العاطي. (1998). دراسات بيئية وأسرية. الاسكندرية مصر: دار المعرفة الاجتماعية.
- السيد عبد العاطي. (1998). دراسات بيئية وأسرية. الاسكندرية مصر: دار المعرفة الاجتماعية.
- الطاهر زهوني. (1994). التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- بيتر مونيك، و عبودي هنريت. (1979). المرأة عبر التاريخ" تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة الى يومنا هذا". بيروت: دار الطليعة للطباعة و النشر.
- تاج عطاء الله. (2006). المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة و الحماية القانونية"دراسة مقارنة". بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حفظي احسان. (2004). علم اجتماع التنمية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- خليل عمر معن. (1994). علم اجتماع الاسرة (المجلد 1). القاهرة مصر: دار الشروق.

- عبد الرحمن الاسعود محمد بن سعد. (2002). قوامة الرجل و خروج المرأة العاملة للعمل (العلاقة و التأثير) (المجلد 1). دبي: دار البحوث و الدراسات الاسلامية و احياء التراث.
- عجمية محمد عبد العزيز، و الليثي محمد علي. (1994). التنمية الاقتصادية" مفهومها، سياستها". مصر: مؤسسة شهاب.
- عمار بوحوش. (1979). العمال الجزائريون في فرنسا" دراسة تحليلية" (المجلد 2). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، مطبعة أحمد زبانة.
- محمد حسن عبد الباسط. (1972). علم الاجتماع الصناعي. القاهرة مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
- محمد حسن عبد الباسط. (1972). علم الاجتماع الصناعي. القاهرة مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
- محمد عبد العزيز عجمية. (2007). التنمية الاقتصادية. الاسكندرية مصر: الدار الجامعية.
- مدحت قريشي. (2007). التنمية الاقتصادية (المجلد 1). عمان الأردن: دار وائل للنشر.
- مصطفى بوتفنوشت. (1984). التطور و الخصائص الحديثة. (أحمد دمري، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- معروف هوشيار. (2005). دراسات في التنمية الاقتصادية (المجلد 1). الأردن: دار الصفاء للنشر "جامعة البلقاء التطبيقية".
- grarawitz madeleine. (1984). methodes des sciences sociales. dalloz.
- Rabah, a. (2007). la minorité invisible (éd. casbah.alger). alger: casbah.alger.